بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / مني مغربي أحمد

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

المسئولية الجنائية عن الجراحات التجميلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحثة

زينب عادل أنور حسن

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس

أ.د/ محمد سامي الشوا (عضواً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة المنوفية

أ.د/ سعيد أبو الفتوح محمد (عضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

١٤٤٣ هـ – ٢٠٢٢ م

كلية الحقوق
قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحثة: زينب عادل أنور حسن

عنوان الرسالة: المسئولية الجنائية عن الجراحات التجميلية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم: القانون الجنائي

الكلية: الحقوق.

الجامعة: عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٢م

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة: زينب عادل أنور حسن

عنوان الرسالة: المسئولية الجنائية عن الجراحات التجميلية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ نبيل مدحت سالم (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس

أ.د/ محمد سامي الشوا (عضواً)

أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة المنوفية

أ.د/ سعيد أبو الفتوح محمد (عضواً)

أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / / ٢٠٢٢ بتاريخ / /٢٠٢٢

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي
بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهـــداء

الى صاحب الفضل الاول والاخير الى الهادي سواء السبيل .... الله عز وجل

وإلى روح والدي الحبيب، ما زالت زكراه عبقة بين جوانحي

الذي أفهمني بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة،

وأنار أمام عيني شموع الأمل، رحمه الله وأدخله فسيح جناته

وإلى من انال رضي الله من رضاها، ونجاحي من دعائها وسعادتي بوجودها.

والدتي الغالية أطال الله في عمرها،

وإلى أخواني وأخواتي الذين كانوا دوماً بجانبي يترقبون نجاحي وتقدمي.

وإلى جميع من ساندني أهدي رسالتي هذه رمزاً للمحبة والوفاء

واعترافاً مني بفضلهم علي.

لهم جميعاً أهدي عملي

مع المحبة والاحترام والعرفان

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الحكيم: {وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ}، واقتداءً بهدي وقول المصطفى صلَّ الله عليه وسلم:"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، وقوله:"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه".

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى قدوتي ومعلمي واستاذي وصاحب الفضل علي بعد الله فيما وصلت إليه، إلى حضرة **الأستاذ الدكتور/ نبيل مدحت سالم**، استاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق الاسبق – جامعة عين شمس، العالم الجليل وصاحب العطاء المتدفق، على ما بذله من جُهد وما أمَدَّني به من عون وتوجيهات بنّاءه، وعلى ما أولاني أياه من رعاية واهتمام، وعلى طيب معاملته لي، فقد عاملني بتواضع العلماء عندما وافق على الإشراف على رسالتي وبحنو الآباء، فكان السند لي عندما كادت الظروف أن تمنعني من استكمال مشوار الدكتوراه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في اهله وماله، وادام عليه الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ يسر أنور علي**، أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، الذي أدين له بالفضل والعرفان، على تواضعه الجم وقبوله الإشراف على هذة الاطروحة المتواضعة، وانه من دواعى فخرى أن كانت اطروحتى الماثلة تحت اشرافه، فيضاً من فضل علمه، وقليلاً من كثير من صبره، رغم كثرة مسئولياته العلمية والعملية، وتوجيهاته القيمة اثناء المشاركة فى لجان التحكيم على الرسائل العلمية القانونية. فجزاه الله عنى خير الجزاء ونفع بعلمه ووفقه فى الدنيا والآخرة انه سميع مجيب. وأرجو من الله أن يشفيه ويجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القامة العلمية وصاحب الأخلاق الرفيعة العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ محمد سامي الشوا**، أستاذ القانون الجنائي – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة المنوفية، الذي أدين له بالفضل والعرفان، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وتحمله عناء قراءتها وتقييمها رغم ضيق وقته الثمين وجسامة مسئولياته، وكثرة الرسائل التى يشرف عليها، واستفادتى الكثيرة من مؤلفاته المتميزة فى القانون الجنائى، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في علمه وعمله ومتعه بموفور الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ سعيد ابو الفتوح محمد**، أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وتحمله عناء قراءتها وتقييمها رغم ضيق وقته الثمين وجسامة مسئولياته، والذي آثرنى بسعة صدره وجميل صبره، وعلمه الغزير، فلسيادته منى كل الشكر والتقدير، وجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في علمه وعمله ومتعه بموفور الصحة والعافية.

الباحثة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إن علم الطب من أشرف العلوم التي يتعلمها البشر، فقد وضع علم الطب كالشرع لجلب مصالح السلامة والعافية ولدرء مفاسد المعاطب والأسقام[١] إلا أن الأمر فيه يتطلب الموازنة بين مصلحتين؛ مصلحة الطبيب في منحه قدرا كبيرا من الثقة والاطمئنان في ممارسة عمله، ومصلحة المريض في المحافظة على حياته وسلامته الجسدية.

فالأعمال الطبية والجراحية، وإن كانت تهدف إلى علاج المريض، إلا أن منها ما لا يقتصر على العلاج فقط، وإنما تكون بهدف جمالي وهو ما يعرف بجراحة التجميل[٢]. فلم يحظ أي تخصص في الطب باختلاف في الرأي بقدر ما حظي به تخصص جراحة التجميل وذلك لحداثته واشتماله على عمليات مثيرة للجدل من الناحية الاجتماعية والدينية، وقد ساعد على ذلك عدم توافر المعلومات الكافية عن جراحة التجميل، وقد تم استغلال جهل العامة بقصد أو بدون قصد في إجراء جراحات غير ضرورية أو غير مضمونة النتيجة، فالنتيجة واحدة وهي ضرر جسماني ومادي للمريض وفقدان لمصداقية الطبيب. فعلم جراحة التجميل لا يُدَرَّس بالدرجة الكافية لطلبة كليات الطب ويتم التدريب عليه للأطباء المتخصصين فقط مما قلل من درجة الوعي العام بهذا الفرع المهم من فروع الطب وأصبح هذا التخصص مرتعا للغش والخداع. ومن المتفق عليه في جراحة التجميل أن لكل مريض عملية مناسبة له لا تكون مناسبة لمريض آخر حتى ولو تشابهت العلة وذلك لاختلاف الطبيعة الجسمانية والنفسية والاجتماعية لكل إنسان، ومما زاد الجدل ظهور مراكز جراحات التجميل التي لا تبغي غير الربح السريع.

---

(١) الإمام عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج١، ص٩٨.

(٢) د. محمد سعيد رشدي، عقد العلاج الطبي، مكتبة سيد عبد الله وهبة، ١٩٨٦، ص٦.

وقد أصبحت الجراحة التجميلية ظاهرة تزداد بشكل واضح ومثير خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبحت جراحة العصر، أو بالأصح موضة العصر، فالجراحات التجميلية فرع من فروع الطب التي تتقدم بسرعة مذهلة فكل يوم يوجد الجديد من عمليات التجميل، كما أنها لم تقتصر على النساء فقط بل امتدت لتشمل الرجال أيضا، فقد تم إجراء حوالي ١٠.١٢٩.٥٢٨ جراحة تجميلية عام ٢٠٢٠ وذلك وفقا لإحصائيات الجمعية العالمية لجراحات التجميل. (١)

فقد تحولت الجراحات التجميلية لدى البعض إلى إدمان أو مرض يسمى اضطراب تشوه الجسم (BDD) مما يسبب له هوسًا في إجراء الجراحات التجميلية ومواكبة الموضة وعادة ما تكون هذه الجراحات في الوجه.

فالعمليات التجميلية وإن كان ظاهرها يتعلق بالتحسين والتجميل إلا أنها تتوافر فيها الدوافع العلاجية؛ لأن الهدف أو الفائدة التي تعود على المريض يمكن النظر إليها من وجوه كثيرة، ليس فقط من الناحية الجمالية، بل أيضا من الناحية النفسية أو المعنوية، فقد يكون التشوه الجسماني شديدا بحيث يكون عيبا ينفر من الزواج بالشخص، أو يكون سببا في عدم الحصول على عمل أو وظيفة يلعب فيها الشكل والمنظر دورًا كبيرا، أو يجعل الشخص المريض محلا للسخرية أو الاستهزاء بما يعرضه للاضطرابات العصبية والنفسية، وقد يؤدي ضعف الإيمان عند المريض النفسي إلى الانتحار. لذلك كان من دواعي اختياري لهذا الموضوع الآتي:

١. أنه يتعلق بناحية غريزية عن الإنسان، هي حب التزين والتجميل، وهذه الغريزة أسهم الانفتاح الإعلامي المعاصر في تأجيجها، ذلك من خلال الاطلاع على هذه المستجدات الطبية في وسائل الإعلام، فضلا عما يظهر على هذه الوسائل من صور لرجال أو نساء يتم تجميلهم واختيارهم بعناية، فينشأ لدى بعض المشاهدين رغبة في تقليدهم في المظهر من خلال الجراحات التجميلية الحديثة، إذ تصاعدت عمليات التجميل بشكل كبير، ففي عام ٢٠٢٠ تم إجراء حوالي

(1)https://www.isaps.org/medical-professionals/isaps-global-statistics/